



تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والإجراءات النقدية المتخذة لتخطيها:

رؤى بين الماضي والحاضر

Repercussions of Oil Price Volatility on the Algerian Economy and the Monetary Measures Taken to Overcome Them: Insights from the Past and Present

شريط نسرين

شريط إيمان

مخبر الأبحاث في إدارة أعمال المنظمات وتحليل الأعمال،

مخبر بحث تمويل المؤسسات الناشئة في عصر اقتصاد

المدرسة العليا لعلوم التسيير-عنابة، الجزائر

المعرفة، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر

cheraiet.nesrine@essg-annaba.dz

Imene.cherait@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2025/09/04

تاريخ القبول: 2025/08/30

تاريخ الإرسال: 2025/06/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتحليل تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ودور النظام المصرفي الجزائري في تجاوزها وذلك من خلال دراسة تحليلية لهذه التداعيات اعتمادا على ثلاث مؤشرات اقتصادية (الموازنة العامة، ميزان المدفوعات، مستويات التضخم)؛ تحديد أهم التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري؛ ومن ثم مراجعة أهم الإجراءات النقدية المتخذة من قبل النظام المصرفي الجزائري اثر الأزمات النفطية بخاصة أزمة النفط 2014 و2022. تشير هذه الدراسة أيضا الى اسهامات النظام المصرفي الجزائري في عملية تحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. وقدم الاعتماد في هذا البحث على تحليل البيانات وتقارير الهيئات العامة مثل بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء. توصلت الدراسة إلى أن النظام المصرفي الجزائري لعب دورا هاما في التخفيف من آثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني من خلال استقطاب الادخار المحلي، دعم المؤسسات البنكية والمالية لتمويل المشاريع الاستثمارية وانعاش الاقتصاد خارج قطاع المحروقات وهذا ما تم ملاحظته من خلال تراجع حصة قطاع المحروقات من الصادرات وتراجع عجز الموازنة.

الكلمات المفتاحية: أزمة النفط؛ الموازنة العامة؛ ميزان المدفوعات؛ التضخم؛ الإجراءات النقدية؛ الجهاز المصرفي الجزائري.

Abstract :

This study aims to highlight the impact of oil price fluctuations on the national economy and the role of the Algerian banking system in reducing the repercussions , through an analytical study of three economic indicators (public budget, the balance of payments and inflation levels); identifying the most important challenges facing the Algerian banking system and then reviewing the monetary measures taken by the Algerian banking system during the oil shocks (specially 2014 and 2022). This study also examines the contributions of the Algerian banking system in the process of diversifying the economy. This research was based on analysing data and reports of public institutions such as the Bank of Algeria and the National office of Statistics. The study concludes that the Algerian banking system played a significant role in mitigating the impact of oil price fluctuations on the national economy by attracting domestic savings, supporting banking and financial institutions to finance investments outside the hydrocarbon sector.

Key Words: oil shock; public budget; the balance of payments; inflation levels; monetary measures; Algerian banking system.

JEL Classification: Q43, E52, E31

*مرسل المقال: شريط إيمان (Imene.cherait@univ-annaba.dz)



المقدمة:

عرف الاقتصاد العالمي صدمات بترولية عديدة ومتنوعة كانت درسا للدول الريفية القائمة على مستخرجات البترول للنهوض باقتصادياتها وفصل تبعيتها الخارجية لتجاوز هذه الصدمات. والجزائر كغيرها من الدول الريفية التي تعتمد على عائدات النفط كانت في كل مرة يُدق ناقوس الخطر على اقتصادها، ومع معظلة نزوب البترول¹ أزمة النفط 2014 وجائحة كوفيد 19، أصبح لزاما عليها تنويع اقتصادها للخروج من الاقتصاد الريفي والتبعية الخارجية وتوجيه عائدات البترول للاستثمار خارج قطاع المحروقات.

وفي ظل هذه الرهانات، أصبح من الضروري البحث في سياسات النظام المصرفي الجزائري وآلياته التي يعتمد عليها لتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على مواجهة تلك التحديات والحد من تداعياتها السلبية على الاقتصاد. اذ يواجه النظام المصرفي الجزائري تحديات ديناميكية دائمة الوجود، تستمد أصولها من خصوصيات الاقتصاد الريفي التابع لتقلبات أسعار النفط. فالعالم اليوم لا يتميز بتقلبات الأسعار فقط، وإنما يتميز ببيئة اقتصادية ذو طابع شديد التغير والابتكار، تسودها الرقمنة والتطورات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة.

فقد غدى النظام المصرفي الجزائري، في الوقت الراهن، يلعب دورا أساسيا وجوهريا في الاقتصاد، اذ يُمثل القاطرة المسؤولة عن تقدم الاقتصاد وتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ومن ثم اهداف التنمية المستدامة، وهذا من خلال سياسات تمويل المشاريع التنموية ودعم الاستثمار والابتكار بما يتماشى ومستجدات ومتطلبات العصر. كذلك، يُترجم هذا الدور الأساسي في ظل تقلبات أسعار النفط في إمكانية النظام المصرفي على إدارة السيولة وضبط التدفقات المالية التي تسعى الدول المستوردة للنفط لإعادة تدويرها من خلال إعادة تصدير التضخم، حيث تقوم البلدان الصناعية المتقدمة برفع أسعار المنتجات المصنعة من النفط وتصديرها للبلدان المصدرة للنفط تعويضا عن ارتفاع أسعار البترول، ومن جهة أخرى دعم النمو الاقتصادي من خلال دعم تمويل الاستثمارات خارج قطاع المحروقات.

ومن هنا تأتي إشكالية الدراسة التي تدور حول التساؤل الجوهرى التالي:

ماهي أهم الإجراءات النقدية التي اتخذها النظام المصرفي الجزائري للحد من تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ؟

تنبثق من هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

- ما هي أهم تداعيات الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري ؟
- ما هي تحديات النظام المصرفي الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط؟
- فيما تتمثل الإجراءات النقدية المتخذة للخروج من تداعيات صدمات النفط؟ و ما مدى فعاليتها في الحفاظ على مستويات تضخم معقولة والنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات؟



ومن أجل معالجة إشكالية البحث والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على المنهج التاريخي ودراسة حالة وكذلك تحليل البيانات المتاحة وتقارير الهيئات العامة مثل بنك الجزائر ومنظمة الأوبك والبنك الدولي، وقد تم تقسيم هذه الدراسة الى محورين أساسيين:

- تداعيات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وتحديات النظام المصرفي الجزائري.
- الإجراءات النقدية المتبعة من قبل النظام المصرفي الجزائري لتخطي الصدمات البترولية.

I. تداعيات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وتحديات النظام المصرفي الجزائري

في هذا المحور تم دراسة أهم الأزمات النفطية التي مر بها العالم منذ أزمة السبعينيات الى غاية أزمة 2020 مع التركيز على الأزمة 2014 والتي دقت ناقوس الخطر على الاقتصاد الجزائري ودعت الى إصلاحات بنكية عميقة للحد من تداعيات التبعية، وبالتحديد دراسة تداعيات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة 2013-2023 اعتمادا على تحليل المؤشرات الاقتصادية التالية: الموازنة العامة، ميزان المدفوعات، مستويات التضخم، من ثم اسقاط تلك التداعيات على النظام المصرفي الجزائري من خلال التركيز على أهم التحديات التي واجهها.

1. تأصيل تاريخي لأزمات النفط العالمية:

يلقب النفط بالذهب الأسود لما يلعبه من دور أساسي في النمو الاقتصادي، إذ يتم استخدامه بشكل مباشر أو غير مباشر في عدد كبير من عمليات الإنتاج الصناعي والنقل. فرغم البحث عن العديد من البدائل إلا أنه يضل الطاقة الأكثر انتشارا في العالم و الأزيد طلبا يوما بعد يوم. ولقد حضيت تقلبات أسعار باهتمام جميع دول العالم، فهي عادة ما تعكس صدمات نفطية تسبب تسارع في التضخم وتباطؤ في النشاط الاقتصادي.

تأخذ الصدمات النفطية شقين أساسيا، حيث يمكن أن تكون **صدمة عرض** ناتجة عن أزمة سياسية أو صراع مسلح في دولة أو مجموعة من الدول المنتجة أو دول العبور كما كان في أزمة 1973 و 1979؛ أو ناتجة عن تحقيق تطوعي لإنتاج النفط من طرف الدول المنتجة له والتي أغلبها من الشرق الأوسط والتي تتمتع بسلطة حقيقية على الدول المستوردة للنفط بخصوص تخفيض المنتج وزيادة سعر البرميل. أما الصورة الثانية للصدمات النفطية فتكمن في **صدمة طلب**، وهنا تكون على شكل زيادة غير متوقعة في الطلب من الدول المستهلكة كما كان عليه الحال سنة 2008.

أشارت الدراسات السابقة للصدمات النفطية² أن لهذه الأخيرة عواقب متفاوتة، فهي لا تؤثر على الدول المستوردة للنفط فحسب، وإنما تنتشر عواقبها على العالم بأسره، حيث تبدأ أولا بدوامة سلبية تُخضع الأسر للاستهلاك بكميات أقل، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وزيادة البطالة وبالتالي تأثير متسلسل لانخفاض القدرة الشرائية وتسجيل فترات من الركود يتباطؤ خلالها الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي ككل. كذلك، تجدر الإشارة هنا إلى الصدمة المضادة للنفط والتي تعكس انخفاض حاد لسعر النفط لأسباب انخفاض تكلفة تصنيع النفط عن سعر التكلفة وهنا ستنجح هذه الدول المصدرة بالخسارة، وستستفيد الدول المستوردة من خلال انخفاض



تكاليف الإنتاج لديهم و انخفاض أسعار بيع المنتجات وزيادة الاستهلاك والطلب، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار وخلق مناصب شغل جديدة وتسجيل زيادات معتبرة في أهم المؤشرات الاقتصادية.

سجل سعر النفط في السوق البترولية العالمية العديد من الصدمات النفطية التي امتدت منذ سنوات السبعينات إلى غاية السنوات القليلة الماضية، يمكن ذكر على سبيل الحصر هنا السنوات التالية: 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008، 2014 و 2020. ويعود سبب بدأ هذه التقلبات منذ تأسيس المنظمة العالمية للدول المصدرة للنفط بتاريخ 14 سبتمبر 1960 التي عملت على تنظيم الكميات المعروضة للبيع وتحديد سعر بيع البرميل. كان ذلك بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا في اجتماع عُقد بالعاصمة العراقية بغداد. تضم حاليا المنظمة حاليا 13 دولة تتمثل في: الجزائر، أنغولا، الكونغو، غينيا الاستوائية، ليبيا، نيجيريا، الإمارات، الغابون، السعودية، إيران، العراق، الكويت و فنزويلا، حيث علقت اندونيسيا عضويتها عام 2009 وانسحبت منها كل من قطر عام 2019 والإكوادور عام 2020 (لعروسي، 2021). وفيما يلي عرض لأهم تلك الأزمات:

1.1. أزمات السبعينات: تمثلت في أزمة 1973 والتي أطلق عليها بأزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم البرميل بقيمة حقيقية³، حيث ارتفع سعر البترول من 2,3 دولار للبرميل في مطلع السبعينات إلى 11,65 دولار للبرميل بداية 1974 وبهذا يكون قد ارتفع بأربع مرات مما كان عليه قبل الأزمة. وإثر اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية شهد سعر البرميل ارتفاع مفاجئ ومعتبر خلال أشهر قليلة بعد الحرب وأدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية سنة 1979 وصل خلالها سعر البرميل إلى 32 دولار (شحاتة، 1989، صفحة 19)

تسببت الزيادة في أسعار النفط في سنوات السبعينات في تباطؤ النمو العالمي وزيادة التضخم، حيث شهدت فترة من الركود التضخمي بتسجيل معدلات منخفضة من النمو مع زيادات سريعة في الأسعار⁴. ومن أجل تجاوز هذه التداعيات، اضطرت الدول المستوردة للنفط إلى تخفيض وارداتها مما سبب تباطؤ في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، كما قامت على تفضيل صادراتهم على حساب استهلاكهم الداخلي وبالتالي تصدير حصص أكبر من الإنتاج الوطني، كما سعت إلى ترشيد اعتمادها على منظمة الأوبك من خلال تنفيذ برامج "توفير الطاقة"، تقنين البنزين وزيت الوقود، خفض السرعة في الطرقات، تحديد فترة التدفئة في الأماكن، وضع درجة 20° مئوية كحد أقصى للتدفئة والحث على العمل بمعايير العزل في المنشآت الجديدة. وفي نوفمبر 1974، تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تم إنشاء وكالة الطاقة الدولية (L'Agence internationale de l'Energie) كرد فعل لأحداث 1973 وهذا بغرض مواجهة نفوذ دول منظمة الأوبك والسيطرة على تقلبات الحادة في أسعار البترول وتأمين امداداته من خلال اتباع سياسة الأمن الطاقوي من خلال بناء مخزونات استراتيجية للنفط كما دعت هذه الوكالة إلى تنويع مصادر الطاقة لإعادة تنشيط الفحم وتطوير الطاقة النووية لفك الارتباط الخارجي والضغط الممارس من الدول المصدرة للنفط (سي محمد كمال، 2017، صفحة 49)



2.1. أزمة الثمانينات: مع بدايات سنة 1986 شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا وصل الى أقل من 13 دولار للبرميل (والذي كان مطلع 1985 يقارب 32 دولار). وتعود أسباب هذا الانخفاض الحاد إلى القرار الذي اتخذته الأوبك سنة 1982 الخاص بتسقيف الإنتاج بمعدل 17,5 مليون برميل في اليوم، غير أن الدول الأعضاء لم تلتزم تماما به من جهة، وضعف التنسيق بين دول المنظمة والدول غير الأعضاء من جهة أخرى. وهكذا تلاشت نظرية تحديد السعر الثابت وأصبح البترول سلعة إستراتيجية تخضع لقانون السوق (J. Buddor, 1998، صفحة 6)

3.1. أزمة التسعينات: شهد العالم في منتصف 1997 أزمة آسيوية كانت لها تأثيرات مباشرة على الاقتصاد الياباني والعديد من الدول الآسيوية، حيث سجلت هذه الأخيرة تراجع كبير في معدلات النمو وإفلاس المؤسسات المالية والمصرفية نتيجة الأزمة المالية الحادة. ونتيجة لذلك، تراجع الطلب على النفط نهاية 1997، من جهة أخرى، اجتمعت دول الأوبك في نوفمبر 1997 في جاكارتا وقررت رفع إنتاجها بنسبة 10% دون أن تأخذ بعين الاعتبار الأزمة الآسيوية، وبالتالي تعرضت السوق البترولية لهزة معتبرة أدت إلى اختلال العرض والطلب وتدهور أسعار البترول بتسجيل أدنى مستوى لها خلال تلك الفترة والتراجع بأكثر من 10 دولارات للبرميل (الموسوي، 2005، الصفحات 20-29)، حيث وصل سعر البرميل إلى 9 دولار سنة 1998، فلقد أدى انخفاض الطلب مقابل زيادة العرض إلى انهيار حاد في أسعار البترول (Jacquet Pierre et Nicolas Françoise، 1991، الصفحات 55-56).

4.1. أزمات الألفية الثالثة: عرف سعر البترول ابتداء من سنة 1999 ارتفاع مستمر نتيجة تطبيق آلية ضبط الأسعار والتي تقضي بخفض الإنتاج بـ 500 ألف برميل يوميا، حيث سجل سعر سلة الأوبك 22 دولار لمدة 10 أيام، ثم زيادة الإنتاج بالكمية نفسها ليرتفع السعر بعد مرور 20 يوم إلى 28 دولار. بعد هذا القرار شهد سعر البرميل استقرارا إلى غاية سنة 2001. إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أدت إلى تراجع سعر البترول إلى 17,5 دولار للبرميل. وهنا واجهت منظمة الأوبك هذه الأزمة وسعيت لإعادة رفع سعر البترول تدريجيا.

يمكن الإشارة في هذا الجزء إلى أهم حدث سجله سعر البترول في هذه المرحلة وهو الارتفاع التاريخي بوصله إلى 75 دولار للبرميل وكان هذا نتيجة الحرب الأمريكية البريطانية على العراق بتاريخ 20 مارس 2003.

بعد هذا الارتفاع المتواصل لأسعار البترول، شهد العالم أزمة مالية حادة انطلقت من سوق الرهن العقاري بأمريكا لتنتشر على مستوى الأسواق المالية وتؤثر بدورها على الاقتصاد العالمي مما تسبب في تراجع اقتصاديات أغلبية الدول، ولقد كان لهذه الأزمة تأثير ملحوظ على قطاع المحروقات وسعر البترول حيث تراجع هذا الأخير من 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 (نتيجة زيادة الطلب الكلي على النفط بخاصة من قبل الصين) إلى حوالي 40 دولار منذ ديسمبر 2008 إلى غاية مارس 2009، ليعيد الارتفاع بعد ذلك. وللتخفيف من حدة الانهيار وارجاع الاستقرار في السوق العالمية للنفط قررت منظمة الأوبك في فيفري 2009 أحداث أكبر تخفيض في حصص الإنتاج من خلال تحديد حصصها الإنتاجية بـ 24,84 مليون برميل يوميا⁵ وإعادة رفع الإنتاج بعدها تدريجيا حيث تراوح ما بين 30,8 مليون برميل و 32,3 مليون برميل يوميا خلال 2011 - 2016. وفي هذه

الفترة استطاعت المنظمة أن تسجل ارتفاع معتبر في سعر البترول والذي بدأ في الارتفاع منذ المنتصف الثاني من عام 2009 ليصل الى أكثر من 100 دولار سنة 2011 وبقي في هذا الارتفاع الى غاية 2014 (Chebini 2014) (Chamu, 2016, pp. 100-102). هذا الارتفاع أدى الى ارتفاع في أسعار الإنتاج وتفشي الركود التضخمي من جديد. وفي هذا السياق سعت الدول المستوردة للنفط للبديل، حيث شهد إنتاج النفط الصخري طلب معتبر من طرف العديد من الدول وبالتالي قامت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بزيادة إنتاج النفط الصخري. من جهة أخرى، كان هناك إنتاج معتبر للنفط من طرف السعودية التي أسرت على الإبقاء على حصتها كأكبر مصدر للنفط في العالم⁶. كذلك، رفضت كل من روسيا والعراق تخفيض حجم ضخ النفط، مما زاد من التبعة المفرطة للمخزونات إضافة الى ذلك انخفاض الطلب على المواد الطاقوية من قبل الصين، ما أدى إلى تراجع سعر البرميل وتسجيل انخفاض حاد بنسبة 45% ليصل مطلع 2015 إلى 50 دولار للبرميل.

وفي مطلع 2016 انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 30 دولارا للبرميل، ومع ذلك فقد قررت منظمة الأوبك ألا تحفض إنتاجها بهدف الضغط على منافسيها، خاصة منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، والمحافظة على حصتها في السوق النفطية العالمية. غير أنها في نوفمبر 2016 أعلنت عن البدء بخفض الإنتاج لضبط الأسعار، مع تعهدات بالتزام "أوبك+" المتمثلة بروسيا ودول نفطية أخرى من خارج المنظمة بذلك. وخفضت السعودية إنتاجها بـ500 برميل يوميا، وروسيا بـ350 برميلا.

وشهدت أسعار النفط ارتفاع طفيف منذ 2016 الى غاية 2020 لتعرف بعدها انخفاض حاد راجع الى تراجع الطلب الكلي العالمي نتيجة الركود الاقتصادي العالمي والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدول للحد من تداعيات الأزمة الصحية كوفيد-19 ليعرف بعدها اتجاه نحو الارتفاع منذ 2021 راجع إلى ارتفاع الطلب على البترول بعد التعافي من الجائحة ورفع القيود قابله تراجع العرض نتيجة قرار منظمة أوبك+ لتقليص إنتاجها والاضطرابات الجيوسياسية التي مست الدول المنتجة للنفط بخاصة العراق وليبيا إضافة إلى حرب أوكرانيا. والشكل رقم 1 يوضح أهم تقلبات أسعار البترول منذ السبعينيات الى غاية 2024.

الشكل رقم 1 : سعر النفط الخام (دولار أمريكي) للفترة (1962-2024)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الموقع <https://prixdubartil.com>

2. تداعيات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

ان هشاشة الاقتصاد العالمي وتراجع التجارة الدولية والتباطؤ الذي عرفته الدول الصناعية الحديثة بخاصة الصين أدى الى انخفاض حاد في أسعار المواد الأولية وبخاصة البترول وذلك منذ جوان 2014 كما هو موضح في الشكل رقم 2، هذا ما شكل أزمة حادة على الاقتصاد الجزائري بخاصة على موازنة العامة للدولة ومثل أكبر تحد أمام بنك الجزائر.

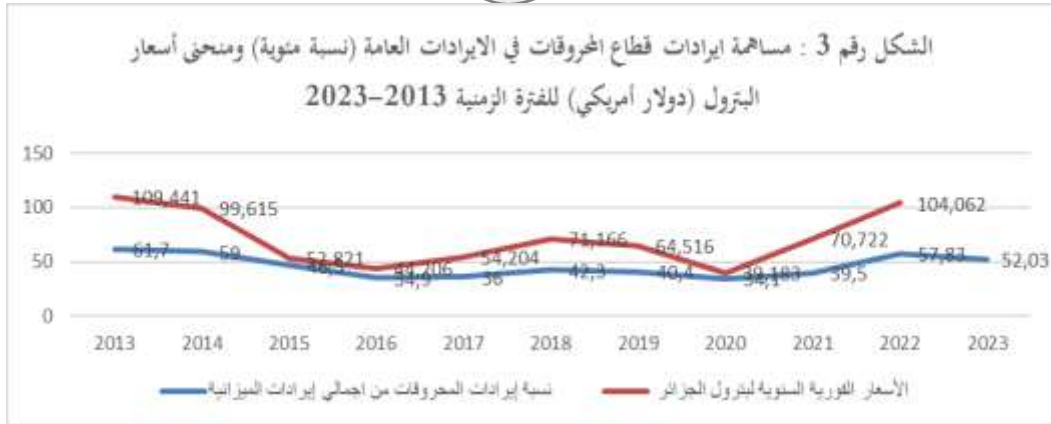


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات منظمة الأوبك

ومن أجل تحليل تداعيات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري تم القيام بدراسة تحليلية لثلاث مؤشرات أساسية هي الموازنة العامة، ميزان المدفوعات والتضخم للفترة الزمنية 2013-2023

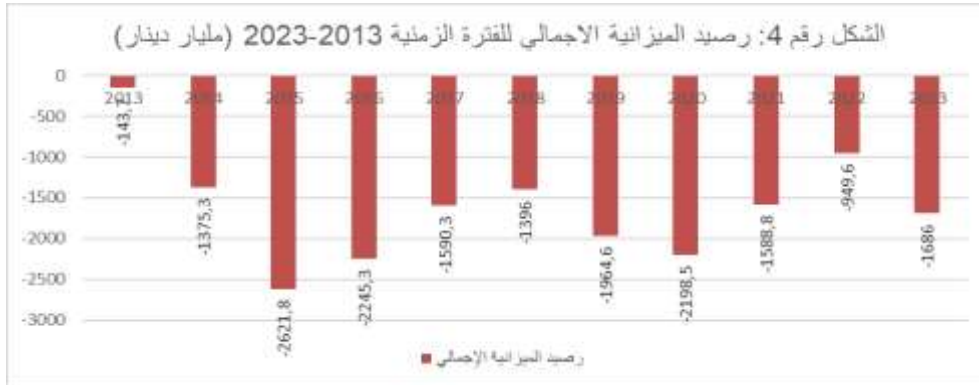
1.2. الموازنة العامة: يتم تحليل تداعيات أزمة النفط على الميزانية العامة للجزائر من خلال دراسة مؤشرين : مساهمة إيرادات قطاع المحروقات في الإيرادات العامة ورصيد الميزانية الإجمالي

أ. مساهمة إيرادات قطاع المحروقات في الإيرادات العامة: تعتبر إيرادات قطاع المحروقات أهم إيرادات في الميزانية العامة للجزائر وهذا ما يوضحه الشكل أدناه حيث يمثل في المتوسط فترة الدراسة تقريبا 50% من إيراداتها، وبمطابقة منحني نسبة إيرادات المحروقات من إجمالي إيرادات الميزانية مع منحني أسعار البترول نلاحظ ان اتجاه تطور تمويل قطاع المحروقات للميزانية العامة له نفس اتجاه تطور أسعار البترول ما يبرز أهمية البترول في تمويل الخزينة العامة ويفسر التأثير المباشر على ميزانية الدولة لأي تقلب يحدث في أسعار البترول حيث أن أي تغير في أسعار البترول (زيادة أو نقصان) له تأثير مباشر على الإيرادات العامة للدولة في نفس الاتجاه، وهذا كما يوضحه الشكل رقم 3 أدناه.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر وبيانات منظمة الأوبك

ب. رصيد الميزانية الإجمالي: عرفت الميزانية العامة للجزائر عجزا طوال فترة الدراسة، يمكن توضيحه في الشكل 4:



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال الشكل رقم 4 يمكن ملاحظة أن الميزانية العامة للجزائر عرفت عجزا طوال فترة الدراسة غير أن العجز كان كبيرا خلال الفترة الممتدة من منتصف 2014 إلى 2016 راجع إلى الانخفاض الحاد لأسعار البترول تلك الفترة (أزمة النفط 2014) ليعرف بعدها تقلص خلال 2017 و 2018 نتيجة ارتفاع إيرادات الدولة من الجباية البترولية وأرباح بنك الجزائر مقابل ارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية، ليعرف مرة أخرى ارتفاع (قارب ما كان عليه عام 2016) أثر انخفاض أسعار البترول الذي تزامن مع أزمة الكوفيد 19 وارتفاع الانفاق الحكومي من أجل تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

ولقد تم تمويل هذا العجز في السنوات الأولى (من 2014 إلى غاية 2017) من خلال صندوق ضبط الإيرادات (والذي تم إنشاؤه سنة 2001) وادخارات الدولة لدى بنك الجزائر ما خفف من حدة هذه التداعيات، غير أن تآكل احتياطات الدولة دفعها إلى تعديل قانون النقد والقرض من خلال الأمر رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 والذي بموجبه أصبح بنك الجزائر بإمكانه تمويل الخزينة العمومية (التمويل غير التقليدي) دون قيد عن طريق شرائه المباشر لسندات الخزينة ولمدة 5 سنوات (أنظر المادة 45 مكرر) والذي تم تطبيقه منذ نوفمبر

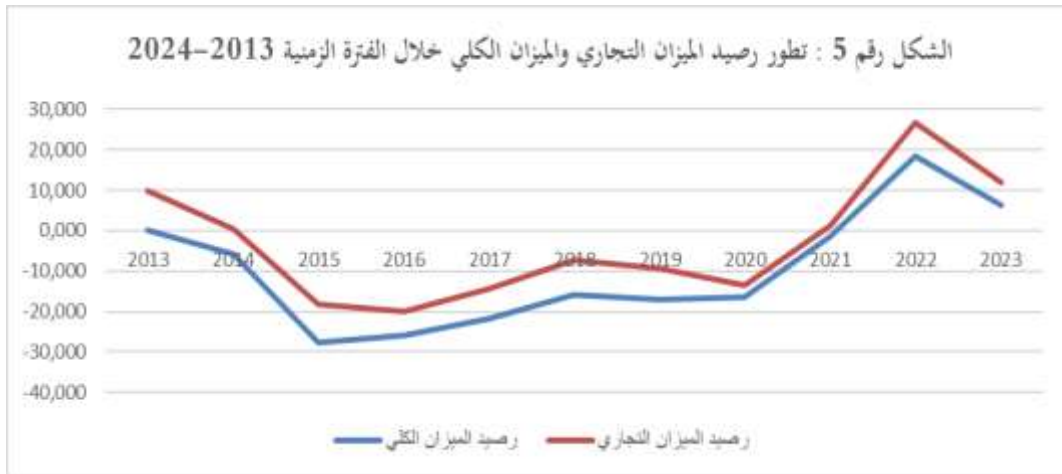
2018. وان تمويل العجز من الاحتياطات أدى كذلك الى السماح للقطاع المصرفي مواصلة تمويل المشاريع الاستثمارية دون اللجوء الى سياسة انكماشية وان ارتفاع الطلب الداخلي على المنتجات المحلية أدى الى انتعاش اقتصادي رغم الظروف الاقتصادية على المستوى الدولي

ولقد كشفت أزمة النفط 2014 والعجز المستمر للميزانية اثر انخفاض أسعار البترول مدى هشاشة وضعف المالية العامة في الجزائر ، ولعل الدرس الذي وجب أخذه من تداعيات هذه الأزمة على الميزانية العامة هو ضرورة القيام بإصلاحات المالية العامة من أجل تنويع مصادر إيراداتها وتعزيز الإيرادات خارج قطاع المحروقات وضرورة ترشيد الانفاق الحكومي وتوجيهه نحو هذا الهدف وقد بدأت الجزائر في اصلاح المالية العامة من خلال جملة من القوانين التي تم سنها منذ 2018 من خلال القانون العضوي لقوانين المالية وكذلك قانون المحاسبة العمومية سنة 2023 والمراسيم التنفيذية الخاصة به إضافة الى الإصلاح المصرفي بموجب القانون المصرفي الجديد والذي مكن بنك الجزائر من تمويل عجز الميزانية في حالة حدوث أزمة استثنائية غير متوقعة ومعلن عنها على غرار جائحة كوفيد 19 من خلال منح تسبيق للخرينة العمومية.

2.2. ميزان المدفوعات: لقد تم تحليل تداعيات الأزمة على ميزان المدفوعات من خلال دراسة تحليلية لتطور كل من رصيد الميزان الكلي وميزان التجاري إضافة الى تطور وزن قطاع المحروقات في صادرات الميزان التجاري خلال فترة الدراسة (2013-2023).

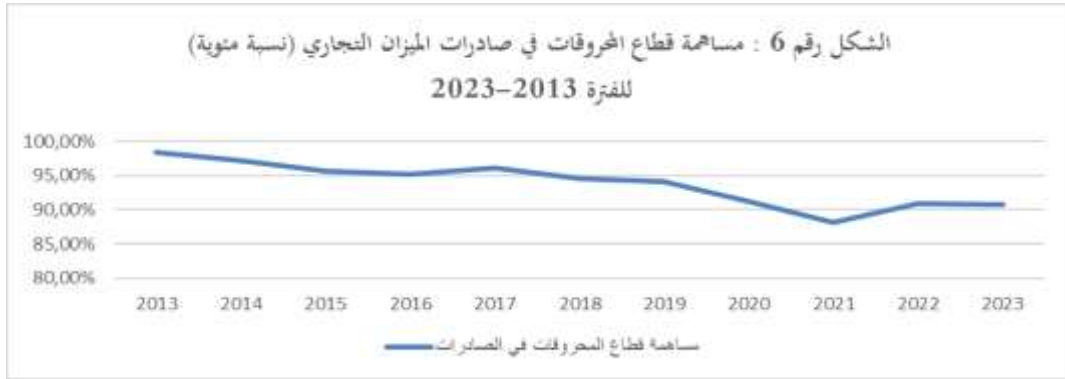
أ.رصيد الميزان التجاري و الميزان الكلي: نلاحظ من خلال الشكل رقم 5 أدناه أن أزمة النفط لها تأثير مباشر على الرصيد الكلي والتجاري حيث عرفا عجزا منذ 2014 وبقي هذا العجز (مع اتجاه نحو التقلص) الى غاية 2021 أين عرف بعدها فائض تزامن مع ارتفاع أسعار البترول

وان الفوائض التي تم تحقيقها خلال السنتين 2021-2022 الناجمو عن ارتفاع أسعار البترول أدت الى إعادة بناء احتياطات الصرف التي استخدمت في مواجهة الصدمات الخارجية (اذ استنزفت اثر أزمة 2014).



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر حول ميزان المدفوعات

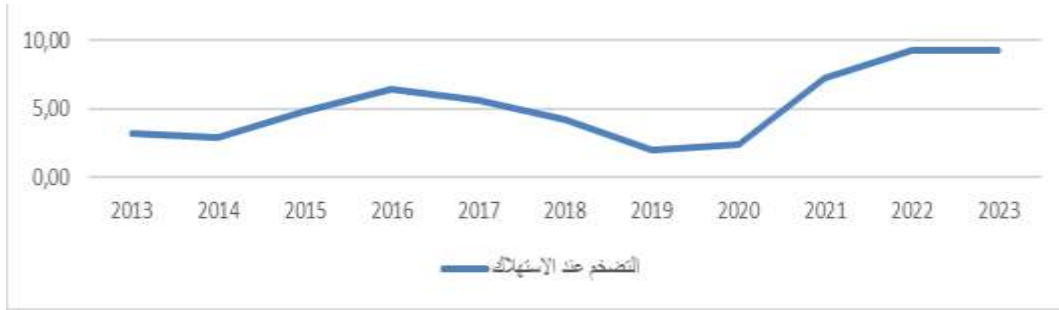
ب. مساهمة قطاع المحروقات في صادرات الميزان التجاري: يشير الشكل رقم 6 إلى أن المحروقات تمثل أهم الصادرات التجارية للجزائر حيث تشكل الآن أكثر من 90% من الصادرات غير أن اتجاه المنحنى يميل نحو الانخفاض حتى وإن كان انخفاض طفيف نوعا ما حيث انتقلت من 98% عام 2013 إلى غاية 90% عام 2023 ما يشير ارتفاع حصة القطاعات الأخرى خارج المحروقات والتي عرفت نمو الأعوام الأخيرة وهذا ما يوضح سياسة الدولة نحو تنويع الاقتصاد خارج المحروقات حتى وإن كان هذا النمو طفيف إلا أنها في الاتجاه الصحيح.



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر

3.2. مستويات التضخم : قبل الحديث عن مستويات التضخم المدروس في هذا الجزء، يجب الإشارة إلى أن الارتفاع الملموس والمستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات في الجزائر خلال فترة الدراسة (من سنة 2013 إلى غاية 2023) يعكس أنواع وصور للتضخم تختلف باختلاف المعيار المستخدم للتفرقة بينهم، فهو من جهة يعبر عن تضخم مكشوف يشير إلى ارتفاع مستمر في الأسعار ناتجة عن استجابة تلقائية لتحقيق التوازن بين عرض السلع، سواء كانت ذات إنتاج محلي أو مستوردة، والطلب عليها. ويرجع السبب هنا إلى تبعية استهلاك هذه السلع للأسعار العالمية بحكم فقر الجزائر للتنوع الاقتصادي والاعتماد مباشرة على الإستيراد. كذلك، يمكن إدراج هذا الارتفاع المستمر للأسعار في هذه الفترة إلى التضخم الكامن والتي كانت الجزائر تسعى للحد منه بإتباع سياسات ضبط الإنفاق الكلي، حيث تقوم بتحديد مستوى الأسعار وعرقلت ارتفاعها، إلا أن تداعيات تقلبات أسعار البترول على مستويات أسعار السلع والخدمات عالميا كانت في كل مرة تقوم بتعزيز تفشي أخطر أنواع التضخم الملحوظة في الجزائر والتي تشمل التضخم الجامح⁷ والتضخم المتقلب (Guerrien، 1984، الصفحات 6-7).

الشكل رقم (7): مستويات التضخم عند الاستهلاك



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم 7 يمكن التحدث عن الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية سنة 2023 والتي تعكس فترات متتالية للتضخم المتقلب، والناتج عن ارتفاع أسعار البترول سنة 2015 والذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة من طرف الدول المستورد للنفط، حيث ارتفع مستوى الأسعار خلال هذه الفترة بمعدلات كبيرة (4,78% سنة 2015 و 6,40% سنة 2016)، مما دفع بالسلطات الحكومية للتحرك ومعالجة هذا التضخم خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2018 (حيث تم تسجيل معدل 5,59 سنة 2017 و معدل 4,27 سنة 2018). تجدر الإشارة هنا إلى الانخفاض المعتبر الذي سجلته مستويات الأسعار هنا في السنتين 2019 و 2020 حيث إلى 1,95% و 2,42% على التوالي. وهذا لم يكن راجعا للسياسات المتبعة من طرف الحكومة للحد من التبعة للإنتاج الدولي المستورد، وإنما راجع إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول وتراجع فاتورة الواردات نتيجة أزمة الكوفيد19 وإجراءاتها الوقائية التي كانت تفرضها على العالم.

بعد هذا التراجع، شهدت الأسعار ارتفاعا كبيرا وصل خلالها معدل التضخم إلى 9,32% سنة 2023. وتعود الأسباب الرئيسية لهذا الارتفاع إلى أن هذا الأخير مرتبط بالمبادلات التجارية الدولية، فبسبب اعتماد الجزائر على السلع والخدمات المستورة من الخارج، يتم استيراد جزء كبير من التضخم الذي يكون داخل الدولة المصدرة وينتقل إلى الاقتصاد المحلي. خاصة إذا كانت هذه السلع والخدمات تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على أسعار البترول وليس لديها بديل بمنتج محلي (Banque d'Algerie, 2022). وهذا النوع من التضخم مدعوم بطلب الاستهلاك المحلي وإيرادات الصادرات التي تجعل منه تضخم منقول ينخفض بانخفاض أسعار البترول ويرتفع بارتفاع أسعارها.

3. أهم التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط:

في ظل بيئة تتسم بالتغير السريع وتذبذب الأسعار في السوق العالمية إضافة إلى التحول الرقمي، يواجه النظام المصرفي الجزائري اليوم أكبر تحد له فمن جهة عليه أن يمول المشاريع التنموية والبنى التحتية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات ومن جهة أخرى التحكم في السيولة من أجل تفادي معدلات تضخم مستورد برقمين؛ وفيما يلي أهم التحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري في ظل بيئة تتسم بتقلبات أسعار البترول:



- دعم الانتعاش الاقتصادي خلال التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- إدارة السيولة والحفاظ على مستويات التضخم عند المستوى المرغوب وهنا يكمن التحدي في ادخال السيولة المتواجدة خارج القطاع المصرفي الى الداخل لزيادة فعالية أدوات السياسة النقدية (حيث كلما زادت نسبة تسرب السيولة كلما قلت فعالية السياسة النقدية في إدارة السيولة والتحكم في مستوى التضخم والعكس صحيح) وفي هذا السياق قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات من أجل استقطاب الادخار المحلي.

- دعم البنوك والمؤسسات المالية وتعزيز ملاءتها من أجل مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية.
- وهذا ماحاول النظام المصرفي تجسيده من خلال الإصلاحات المصرفية واصداره للقانون المصرفي الجديد والذي يرمي الى الحفاظ على الاستقرار المالي (استحداث لجنة الاستقرار المالي) ودعم النمو الاقتصادي خارج المحروقات من خلال الحفاظ على ملاءة المؤسسات البنكية والمالية، حماية المودعين وتنوع المنتجات المصرفية (تمويل تقليدي صيرفة إسلامية وصيرفة الكترونية).

II. الاجراءات النقدية المتبعة من قبل النظام المصرفي الجزائري لتخطي الصدمات البترولية:

ان تداعيات تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني والتحديات المنجزة عن ذلك دفعت بالنظام المصرفي الجزائري الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من هذه التداعيات وتجاوز تلك التحديات ، وفيما يلي أهم تلك الإجراءات:

1. استقطاب الادخار الوطني:

من أجل تقليص نسبة تسرب السيولة خارج النظام المصرفي، وهنا قام بمجموعة من الإجراءات:

- تعزيز ملاءة البنوك من خلال تشديد الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية اذ كانت القروض الموجهة للقطاع الخاص محل رقابة دقيقة لما تحمله من مخاطر محتملة خصوصا مع ارتفاع مستوى المستحقات غير الناجعة المسجل على مستوى المؤسسات المصغرة، ابقاء نسب الأموال الخاصة للبنوك والمؤسسات المالية أعلى من الحد الأدنى التنظيمي، إدخال التكنولوجيا في العمل المصرفي في العديد من المصارف من خلال تقديم خدمات مالية عن بعد كما تم التنوع المصرفي بإدخال الصيرفة التشاركية (الإسلامية) كما رفعت من الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية ، مباشرة تطبيق المعايير الاحترازية للجنة بازل 3 بخاصة تقييم ملاءة وسيولة البنوك والمؤسسات المالية عن طريق تطوير اختبار القدرة على تحمل الضغوط والذي يدعى financial projection model والذي تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي



- تعزيز ثقة المودعين حيث قام مجلس النقد والقرض برفع الحد الأقصى لتعويض المودعين من 600 ألف دينار جزائري الى 2 مليون دينار جزائري،

2. امتصاص السيولة:

والذي بدأ العمل به منذ جانفي 2018 من خلال أدوات السوق؛ ولم يلجأ بنك الجزائر الى ذلك قبل 2018 حيث عرفت السيولة تقلصا منذ أزمة النفط 2014 من 2730.9 مليار دينار في ديسمبر 2014 الى 482.4 مليار دينار في أكتوبر 2017 ، غير أن عمليات إعادة التمويل التي مارسها بنك الجزائر منذ مارس 2017 وتزامنا مع التمويل غير التقليدي منذ نوفمبر 2017 ارتفع مستوى السيولة الى 1380.6 مليار دولار نهاية ديسمبر 2017 و الى 1557.6 مليار دينار نهاية 2018 ماضطر بنك الجزائر الى تدابير صارمة للحد من تأثيرات ذلك على التضخم؛ غير أن عمليات امتصاص السيولة لم تدم طويلا اثر أزمة الكوفيد -19 التي أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي وزادت من حدة تقلبات أسعار البترول (أنظر الشكل رقم 1)

3. اعتماد سياسة نقدية تيسيرية:

نظرا للجائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الاقتصاد العالمي الذي عرف ركود تزامن مع انخيار أسعار البترول دفع بأغلبية دول العالم الى تبني سياسة نقدية توسعية للحد من الآثار السلبية على اقتصادياتها، وهذا ما اعتمدته الجزائر من خلال التأثير على العرض أكثر من التركيز على الطلب ومن أجل دعم النظام المصرفي وانهاش الاقتصاد الوطني اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير من خلال اعتمادها على سياسة نقدية تيسيرية منها:

- برنامج إعادة التمويل الخاص الذي وضعه بنك الجزائر في 1 جويلية 2021 بسقف لا يتجاوز 2100 مليار دينار على أن يتم التسديد لمدة سنة قابلة للتجديد وهذا في اطار زيادة سيولة البنوك.
- التخفيض التدريجي لمعدل الاحتياطي الإلزامي من 10 % سنة 2019 إلى 8% في 15 مارس 2020 ثم 6% 15 ماي 2020 ف 3 % في 15 سبتمبر 2020 ثم 2% في 15 فيفري 2021 وبقي العمل بهذا المعدل إلى غاية أفريل 2023 أين رفع بنك الجزائر معدل الاحتياطي الإلزامي بواحد بالمائة ليصبح 3%.
- تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل عند 3% سنة 2021 بعد أن تم تخفيضه ب 25 نقطة سنة 2020 وهذا ضمن سياستها لدعم القروض بهدف إنهاش الاقتصاد.
- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة الى 60%.
- اعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان.
- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بتأجيل تسديد أفساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بأزمة الكوفيد-19.



- السماح للبنوك والمؤسسات المالية بمنح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.

أدت هذه السياسة الميسرة الى زيادة السيولة بشكل حاد عام 2021.

4. ضبط ارتفاع مستويات التضخم:

مع الانتعاش الاقتصادي عام 2022 واصل بنك الجزائر جهوده في الحفاظ على معدل التضخم عند المستوى المستهدف كهدف أساسي لسياسته النقدية اضافة الى الاستقرار المالي؛ وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التضخم (ناتج عن التضخم المستورد) فقد أبقى بنك الجزائر سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 3% وهذا بهدف تعزيز ديناميكية النمو الاقتصادي في فترة مابعد جائحة كوفيد -19 ، وللمحد من ارتفاع مستويات التضخم والتخفيف من شدة تأثيره قام بنك الجزائر برفع سعر صرف العملة خلال عامي 2022-2023 كما قام بزيادة نسبة الاحتياطي الاجباري الى 3% منذ أفريل 2023 لامتنصاف فائض السيولة التضخمي من جهة وإبقاء النظام المصرفي في وضع يمكنه من تمويل الاقتصاد من جهة أخرى، إضافة الى ذلك فقد تم استرجاع ماقيمته 1628 مليار دينار جزائري نهاية 2023 من المبلغ الإجمالي لبرنامج إعادة التمويل الخاص بالبنوك بمبادرة منهم ما أدى الى تعزيز امتصاص فائض السيولة.

5. اصلاح المنظومة المصرفية:

قد مست الإصلاحات المصرفية عام 2023 السياسة النقدية من خلال توسيع نطاق استخدام أدوات السياسة النقدية وتكييفها مع خصوصيات العمليات المصرفية الخاصة بالتمويل الإسلامي والتمويل الأخضر، كما أصبح بإمكان بنك الجزائر بمنح السيولة الاستعجالية كملاذ أخير لبنك ذي ملاءة يواجه ضغوط سيولة مؤقتة على أن يقدم ضمانات ملائمة وفي حالة عدم التأكد من ملاءة البنك أو من قدرته على تقديم ضمانات كافية فان عملية منح السيولة يتطلب الحصول على ضمان كامل من الدولة لتغطية هذه العملية، إمكانية تمويل عجز الموازنة فمن قبل بنك الجزائر من خلال منح تسبيق للخرينة العمومية؛ كما ركزت هذه الإصلاحات على تعزيز حوكمة البنوك والاستقرار المالي بإدخال جميع الفاعلين الاقتصاديين.



الخاتمة

يعتبر النظام المصرفي حلقة الوصل بين الدائرة المالية والدائرة الحقيقية فهو المسؤول عن الاستقرار المالي والاقتصادي من خلال السياسات التي ينتهجها (السياسة النقدية والائتمانية) لإيجاد التوازن فيما يخص الحفاظ على مستويات الأسعار عند المستوى المرغوب و ضخ السيولة اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية؛ ومن أجل فعالية سياسته المنتهجة وجب عليه بث الثقة في النظام المصرفي لاستقطاب المدخرات ومن ثم توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة بدل تسربها خارج النظام المصرفي وتوجيهها نحو الاكتناز؛ وهذا ما يمثل أكبر تحدٍ للنظام المصرفي في الدول الريفية التي يعتمد اقتصادها على مورد طبيعي واحد فأى انهيار في أسعار ذلك المورد يؤثر سلباً على اقتصادها.

ولقد أبرزت الأزمات النفطية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عموماً والجزائري على وجه الخصوص منذ سبعينيات القرن الماضي والتي كان لها آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني كونه اقتصاد ريفي قائم على عائدات البترول الدور الرئيسي للنظام المصرفي الجزائري في التخفيف من تداعيات هذه الصدمات التي أثرت بشكل كبير على الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري وهذا من خلال الإجراءات النقدية المتبعة من جهة (استقطاب الادخار المحلي، دعم المؤسسات البنكية والمالية لتمويل المشاريع الاستثمارية و انعاش الاقتصاد خارج قطاع المحروقات وهذا ما نلاحظه من خلال تراجع حصة قطاع المحروقات من الصادرات من 98% الى حوالي 90% مع نمو في القطاعات خارج المحروقات) ومرونة الاصلاحات المصرفية لتتماشى والأوضاع الراهنة من جهة أخرى (قانون البنوك والقرض 86، قانون النقد والقرض 90، تعديل 2003، 2010، 2017 حول التمويل غير التقليدي، والقانون النقدي والمصرفي الجديد 2023).

كما أبرزت الزامية التنويع الاقتصادي خارج المحروقات لفك التبعية البترولية وتأثير الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني من خلال استقطاب الادخار وتوجيهه نحو تمويل المشروعات الاستثمارية المنتجة لتحقيق الاستفادة المالية.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات:

- من أجل فعالية الاجراءات النقدية المتخذة من قبل النظام الجزائري وجب بث جهوده نحو استقطاب السيولة خارج القطاع من خلال حملات توعوية وتحفيزية.
- توجيه التمويل نحو الاستثمارات الأكثر ربحية خارج قطاع المحروقات من أجل فك تبعية الاقتصاد لهذا القطاع.
- دعم المؤسسات المصدرة لتصدير منتجاتها نحو الخارج من خلال تسهيلات تمويلية ومرافقة لرفع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الإسراع في تفعيل بنوك الاستثمار والدفع الالكتروني.



قائمة المراجع

- ابراهيم شحاتة، (1989): "أسعار النفط ومديونية العالم الثالث، هل من علاقة؟" مجلة النفط والتعاون العربي، العدد: 54، ص 19.
- سي محمد كمال (2017): قضايا في الاقتصاد الجزائري خلال نصف القرن، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان
- ضياء مجيد الموسوي، (2005): "ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص (20-29).
- قاعدة بيانات منظمة الأوبك حول الأسعار الفورية للبترول، تاريخ الاطلاع 28-10-2024
<http://oapcdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:33:11920614680601>
- قاعدة بيانات البنك الدولي حول التضخم في الجزائر، تاريخ الاطلاع 26-10-2024
<https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ>
- احصائيات بنك الجزائر حول نمو الناتج الداخلي الخام، تاريخ الاطلاع 26-10-2024
<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%86%D9%85%D9%88-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A>
- التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات (2013-2023)
<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9>
- Chebini Chamu, (2016) : « essai d'analyse des enjeux géopolitiques des hydrocarbures » mémoire de Magister en sciences economiques, Univ Tizi ouzou,
- Buddor. J, (1998) : « L'industrie pétrolière mondiale : raréfaction, cout de production et surplus pétrolier », Revue d'économie industrielle, N°86, P6 .
- Jacquet Pierre et Nicolas Françoise (1991) : « Crises, marches, politiques » edition DUNOD
- Bernard Guerrien, (1984) : « Monnaie et inflation », édition : Economica, Paris
- Banque d'Algerie, les déterminants de l'inflation en Algérie analyse économétrique sur la période 2011 – 2021
<https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2022/12/DETERMINANTS-INFLATION-VF-NOV22.pdf>



الهوامش

- ¹ يقصد بمعضلة نضوب البترول (peak-oil) تحديات تراجع احتياطيات البترول المتاح للاستخراج والراجع الى استنزاف الآبار، التحول الى مصادر الطاقة البديلة إضافة الى العوامل الجيوسياسية (الصراعات السياسية والاقتصادية على مناطق استخراج البترول)
- ² الصدمة النفطية: هي ظاهرة ارتفاع أو انخيار مفاجئ في أسعار النفط، لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي العالمي والتي عادة ما تؤدي إلى ركود اقتصادي عالمي، وتعود أسباب الصدمة إلى عدم التوازن بين العرض والطلب ناتج عن أسباب جيوسياسية أساساً، عوامل مناخية أزمات مالية واقتصادية إضافة الى عمليات المضاربة على عقود النفط، زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة.
- ³ تعود الأسباب الجيو سياسية لهذه الأزمة إلى الحرب بين إسرائيل و سوريا ومصر في أكتوبر 1973، فبعد عشرة أيام من اندلاع الحرب، قامت ستة دول خليجية أعضاء في منظمة الأوبك بزيادة سعر النفط بـ 70% من سعره السابق، تضامناً مع الدول العربية المحتلة من طرف إسرائيل والدول الغربية المدعمة لها. وفي 19 أكتوبر 1973 قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البرميل بنسبة 70% وتخفيض انتاج النفط شهرياً بنسبة 5%.
- ⁴ في العادة يشهد العالم ارتفاع في معدل التضخم من 3 إلى 4 % سنوياً، إلا أنه في سنة 1973 شهد تضخم يفوق 10 دام حتى بداية الثمانينات
- ⁵ لقد انخفضت حصص الإنتاج الى حوالي 5.8% عام 2009، أنظر نبيل جورج دحدح (2010): تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة للدول العربية المصدرة للنفط، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي
- ⁶ يمثل إنتاج النفط في السعودية أكبر إنتاج يقدر بثلاثي إمدادات العالم من هذه المادة.
- ⁷ يقصد هنا بالتضخم الجامح: التضخم الذي يصعب على الدولة تجاوزه، فهو يؤثر بشكل كبير على النقود التي ستفقد قدرتها الشرائية، مما يؤدي إلى زيادة سرعة التداول بها ومحاولة استبدالها بعملات أخرى أو استخدامها في اقتناء أصول عينية غير إنتاجية. وهذه الإشكالية يعاني منها الدينار الجزائري منذ العديد من السنوات